Retirer le filigrane maintenant

مقدمـــــــة:

مظاهر الفساد تتنوع بقدر تنوع مجالات النشاط الانساني ،والتي ينظمها القانون، و تتطور بتطور الوسائل التكنولوجية ،التي أصبحت تسهل من ارتكاب الكثير من الجرائم ،وعلى رأسها جرائم الفساد ،كما استفادت هذه الاخيرة من العولمة ،لتغزو كل الدول دون تميز بين المتقدم منها والمتخلف .

مقياس تطور المجتمعات يعتمد بالأساس على مدى نشر العدل والمساواة بين أفراد المجتمع ،ومدى تغليب وحماية المصلحة العامة على المصلحة الشخصية للأفراد، ومدى التوزيع العادل للثروة.

وتعتبر جريمة استغلال النفوذ من أخطر جرائم الفساد من حيث الانتشار والخطورة حيث تعمد الى هز الثقة الكائنة بين مكونات المجتمع الواحد ،وبين السلطة العامة ومؤسساتها وتكسر وتعدم مرامي القانون ، بالإضافة الى تفشي جو انعدام الأمن والاستقرار، في وسط المجتمع الواحد.

إن السعي من أجل التكسب والانتفاع بالطرق المشروعة القانونية ،يعتبر شيء محمود و واجب من أجل إشباع الحاجيات والطموحات ،إلا ان من الأشخاص من يلجأ الى طرق غير مشروعة تتنافى مع قيم العدالة والمساواة ، وهذا من خلال استغلال نفوذهم الوظيفي أو السياسي أو الاجتماعي ،من أجل در منافع على أشخاص غير مستحقين لها ،أو حتى لأنفسهم .

ان العلة من تجريم استغلال النفوذ ،هو بالدرجة الأولى حماية الثقة في الوظيفة العامة لأن صاحب النفوذ يوحى الى صاحب الحاجة وغيره ، أن السلطة العامة لا تتصرف وفقا للقانون ، وبروح من الحياد والموضوعية ،وإنما تتصرف وفق سطوة ما له من نفوذ .

استفحلت جريمة استغلال النفوذ في الوقت الراهن ،في أغلب دول العالم ،بنسب متفاوتة حيث يرجع هذا التباين الى نجاعة الآليات الوقائية والردعية المعتمدة في مواجهة الجريمة

Retirer le filigrane maintenant

بالإضافة الى طرق إدارة المرافق العامة.

مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري ،إذ لم يستعمل قبل سنة 2006، كما لم يجرم في قانون العقوبات ،غير انه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 ،بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04ـ128 المؤرخ في 19 افريل 2004 ،كان لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية ،فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06 ـ01 ،المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم ، والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره .

وبالرجوع الى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس نهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،وهذا باعتماد أساليب حديثة للبحث والتحري تتعدى فعاليتها الأساليب المعهودة في التشريع ،وذلك تماشيا مع التطورات التي عرفتها الجريمة كما عمد الى إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وديوان مركزي لمكافحة الفساد بموجب الأمر رقم 10 ـ 05 المؤرخ في 26 اوت 2010 ، يمتاز بالطابع القمعي.

أهمية الدراســـــة:

أهمية الموضوع تكمن بالأساس في دراسة جريمة استغلال النفوذ ،والآثار الوخيمة المترتبة عنها ،لاسيما الإخلال بمبدأ المساواة أمام المرافق العامة ،ونزع الثقة بين المواطن وإدارته ، حيث نجد ان الحق المعتدى عليه في هذه الجريمة هو نزاهة الوظيفة العامة ،التي من المفروض انها تتسم بالحياد والموضوعية أمام جميع المواطنين ،كما أن الموظف العام أو من في حكمه هو الوسيلة لأداء هذه الخدمات ،فإن حاد عن القيم الأساسية وسعى الى الربح من خلال الوظيفة ،فإنه حتما يسلب في السلطة العامة والوظيفة العامة الاحترام ،الذي يجب ان تحظى به ، ونسعى من خلال دراسة الموضوع الى التعرف اكثر عن جريمة استغلال النفوذ وتبيان كيفية تعامل المشرع الجزائري معها .

Retirer le filigrane maintenant

دوافع الدراســـــة:

جريمة استغلال النفوذ تعتبر من أخطر الجرائم التي تهدد كيان المجتمع ،وتحول دون تطبيق القانون ، وتخل بمبدأ المساواة ، حيث نجدها تفشت بصورة كبيرة ،مما نجم عنها الإخلال بالسير الحسن للمرافق العمومية ،والمتتبع للشأن العام يجد أنه استقر في اذهان شريحة واسعة من المجتمع أن النفوذ هو السبيل الوحيد لقضاء الحاجيات .

كما أن جريمة استغلال النفوذ غير واضحة المعالم بصورة جيدة ، وفي كثير من الأحيان يتم الخلط بينها وبين جريمة الرشوة وجريمة إساءة استعمال السلطة ،ونظرا لشح المراجع حول الموضوع ،ارتأينا دراسة الموضوع والإلمام بجوانبه النظرية والعملية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى إبراز الجانب النظري لجريمة استغلال النفوذ المتمثل في الماهية وما يميز الجريمة عن غيرها من الجرائم المشابهة لها ،والجانب العملي الذي تبنته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، واقره المشرع الجزائري في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته .

أدبيـــــات الدراسة :

موضوع البحث حديث نسبيا ،وقليلة هي الدراسات التي تناولته بالتفصيل ،فرسالة الدكتوراه لحاحا عبد العالي " الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر " جامعة محمد خيذر 2012-2013.قد تناولت جريمة استغلال النفوذ بصورة موجزة ضمن جرائم الفساد الإداري، بالإضافة الى مذكرات نيل شهادة الماجستير لسباح بوزيد بعنوان "جريمة استغلال النفوذ وأليات مكافحتها ،جامعة الجزائر 2013 -2014.

صعوبات الدراســـة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال اعداد الموضوع ،هو قلة المراجع المتخصصة الدولية والوطنية على مستوى المكتبات .

Retirer le filigrane maintenant

منهج الدراســـة:

لدراسة الموضوع ارتأينا استعمال المنهج التحليلي، من خلال التعرض الى النصوص القانونية المحددة لجريمة استغلال النفوذ.

كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في تحديد التعاريف الفقهية والقانونية .

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من الأفكار التمهيدية للموضوع ،يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل وفق المشرع الجزائري في وضع الآليات القانونية ،في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06 ــ01 في التصدي لجريمة استغلال النفوذ.**

وتتفرع عن هذه الاشكالية ،مجموعة من التساؤلات التالية:

1 ـ ماهو مفهوم جريمة استغلال النفوذ ؟

2 ـ ماهي أركان جريمة استغلال النفوذ؟

3 ـ ماهي السياسة الجنائية التي اقرها المشرع الجزائري في سبيل مواجهة جريمة استغلال النفوذ؟

pdfelement

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية ،ارتأينا تقسيم الدراسة الى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول :مفهوم جريمة استغلال النفوذ وتمييزها عن الجرائم المشابهة لها.

المبحث الأول: ماهية جريمة استغلال النفوذ.

المبحث الثاني: تمييز جريمة استغلال النفوذ عن الجرائم المشابهة لها.

الفصل الثاني :أركان جريمة استغلال النفوذ وآليات المكافحة.

المبحث الأول : أركان جريمة استغلال النفوذ والعقوبات المقررة لها.

المبحث الثاني: إجراءات التحري وآليات المكافحة.